الأزمة النووية الكورية والانفراج المؤجل

23-9-2005

على كوريا الشمالية أن تعيد ترتيب أولوياتها وتتعامل مع الحقائق القائمة على أرض الواقع، فاشتراط تزويدها بمفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف قبل أن تتخلى عن أسلحتها النووية وتسمح بدخول المفتشين لمواقعها النووية، يغفل حقيقة أن بناء مثل هذا المفاعل لا يتم بين عشية وضحاها، ولكنه يحتاج لسنوات طويلة وتكاليف باهظة، والأجدر بها حالياً أن تبدأ بتحديث شبكات وخطوط الكهرباء قبل الإلحاح في طلب إنشاء المفاعل

بقلم عبدالله صالح

بعد يوم واحد على توقيع اتفاق بكين، والمتعلق بتفكيك برنامجها النووي، وفي خطوة ألقت بظلال من الشك حول قرب انفراج الأزمة النووية في شبه الجزيرة الكورية، أعلنت كوريا الشمالية رفضها التخلي عن أسلحتها النووية والسماح بدخول المفتشين لمواقعها النووية، إلا بعد أن تزودها واشنطن بمفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تتراجع فيها بيونج يانج عن تعهداتها بالتخلي عن برنامجها النووي، بسبب تشككها في نوايا الغرب والولايات المتحدة، وثقتها في أن برنامجها النووي هو ملاذها الأخير في مواجهة الضغوط الدولية.

كبير مفاوضي كوريا الشمالية في المحادثات السداسية ونائب وزير الخارجية، "كيم كاي غوان" أكد لوكالة أنباء كوريا الشمالية أن بيونج يانج انسحبت من معاهدة حظر الانتشار النووي بسبب "السياسة العدائية" للولايات المتحدة، وقال إن المفاعلات التي تعمل بالماء الخفيف التي تريدها كوريا الشمالية من واشنطن ستكون علامة على نهاية لتلك السياسة. وأضاف كيم: "هم يطلبون منا أن نتخلى مسبقاً عن كل شيء، ولكن يجب ألا تحلم الولايات المتحدة بتفكيك جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لقوتها النووية الرادعة قبل تقديم مفاعلات تعمل بالماء الخفيف، وهذا هو موقفنا العادل والدائم والذي لن نتراجع عنه"، الاتفاق الأخير الذي أعلن عنه يوم الاثنين الماضي، لم يكن سوى تكراراً لاتفاق عام 1994، الذي نص على توقف بيونج يانج عن نشاطها النووي مع احتفاظها بالحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، في مقابل منحها حوافز اقتصادية وضمانات أمنية بعدم الاعتداء عليها من جانب الولايات المتحدة ، إضافة إلى مساعدتها في بناء مفاعلين نوويين يعملان بالمياه الخفيفة لإنتاج الكهرباء، وهو التعهد الذي تراجعت عنه الدول الغربية، بدعوى أنها اكتشفت برنامجاً سرياً تقوم به بيونج يانج لتخصيب اليورانيوم.

يذكر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تتمكن من مراقبة البرنامج النووي لكوريا الشمالية منذ انسحاب الأخيرة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 2003. القرار الكوري الشمالي المفاجئ أربك حسابات الدول المشاركة في المحادثات، التي كانت أنظارها تتوقع اقتراب الأزمة النووية الكورية من نهايتها، على الرغم من موافقتها خلال المفاوضات على بحث تقديم مفاعل لكوريا الشمالية يعمل بالماء الخفيف ولكن "في التوقيت المناسب"، وهو نوع من المفاعلات لا يخشى في تطوير التكنولوجيا المستخدمة فيه لإنتاج أسلحة نووية.أما الولايات المتحدة فكانت قد رفضت من قبل فكرة تزويد بيونج يانج بالمفاعل النووي المستخدم لتوليد الطاقة، إلا أنها أعلنت خلال المباحثات الأخيرة أنها قد تعيد النظر في الأمر. وصرحت وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس" أن واشنطن لن تلقى بالا لتصريحات بيونج يانج الأخيرة. وردد وزير الخارجية الروسية "سيرجي لافروف" تصريحات مشابهة عندما قال إن بلاده لن تعول على التصريحات الشفوية التي تظل قابلة لمختلف التفسيرات، في حين أكدت سول أن تصريحات كوريا الشمالية لا تمثل مفاجأة بالنسبة لها.

كانت كوريا الشمالية قد انضمت لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية عام 1985 ، وأجلت توقيع اتفاقية الضمانات التي تسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش برنامجها النووي حتى عام 1992. وعندما أشارت أعمال التفتيش إلى قيامها بإخفاء مواد نووية، أصبحت كوريا الشمالية أول دولة تعلن انسحابها من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. وبفضل إقناع الولايات المتحدة لكوريا الشمالية تم تعليق ذلك الانسحاب في العام 1993 قبل يوم واحد من سريان مفعوله. ولكن، وفقاً لاتفاق الإطار الذي تفاوضت كوريا الشمالية بشأنه مع الولايات المتحدة عام 1994، مُنعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من إجراء عمليات التفتيش التي طلبتها.

وعندما انهار اتفاق الإطار كليا في أواخر عام 2002 انسحبت كوريا الشمالية من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وتفاخرت بأنها بدأت ببناء قوة ردع نووية. وكان برنامج كوريا الشمالية النووي قد بدأ في أواسط فترة الخمسينيات من القرن الماضي عندما تلقى فريق من العلماء النوويين الكوريين الشماليين تدريبهم في الاتحاد السوفييتي. وفي أواسط فترة الستينيات أنشأت كوريا الشمالية مفاعلي أبحاث صغيرين بمساعدة وتكنولوجيا سوفييتية. وتم استكمال إنشاء مفاعل آخر يولّد خمسة ميجاوات من الطاقة الكهربائية في عام 1986. وفي عام 1984 بدأ إنشاء مفاعل تبلغ طاقته 5 ميجاوات، وفي عام 1991 بدأ العمل في مفاعل آخر تبلغ طاقته 200ميجاوات، إلا أنه لم يتم استكمال بناء أي منهما.

ووفقاً للاتفاق المبرم مع الولايات المتحدة عام 1994، تم إغلاق مفاعل الخمسة ميجاوات الكوري الشمالي ومصنع إعادة معالجة الوقود والمنشآت التابعة له، كما توقف العمل في بناء المفاعلين بقوة 50 ميجاوات و 200 ميجاوات. وراقبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية الإغلاق، إلا أنه لم يسمح لها بإجراء تحقيق كامل في البرنامج

النووي لكوريا الشمالية إلا بعد الاتفاق على إنشاء مفاعلين قوة كل منهما ألف ميجاوات ، لكن جهود إنشاء المفاعلين تعثرت بسبب ما أعلن عن اكتشاف برنامج سري تقوم به بيونج يانج لتخصيب اليورانيوم.

وكانت أول محادثات أميركية -كورية شمالية- جنوبية قد بدأت عام 1993 واستمرت على أساس متقطع حتى عام 1994، وانتهت بتوقيع الإطار المتفق عليه. وعقدت ستة اجتماعات رباعية -الولايات المتحدة وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والصين- بين العامين 1997و 1999 لمناقشة مطلب كوريا الشمالية باستبدال هدنة الحرب الكورية بمعاهدة سلام، إلا أن المحادثات انهارت في نهاية المطاف. وفي إبريل 2003، وبسبب رفض الولايات المتحدة عقد اجتماع ثنائي مع كوريا الشمالية، نظمت الصين واستضافت اجتماعا ثلاثي الأطراف، توسع فيما بعد ليصبح منتدى سداسي الأطراف في أغسطس 2003 ، بإضافة كوريا الجنوبية واليابان وروسيا.

بيونج يانج عرضت خلال الاجتماعات السداسية تجميد برنامج أسلحتها النووية لحين استئناف الولايات المتحدة شحنات زيت الوقود وقيامها برفع الحظر الاقتصادي عن كوريا الشمالية وشطب اسمها من قائمة الدولة الراعية للإرهاب. إلا أن الولايات المتحدة أصرت على عدم البدء في التفاوض حول المعونة الاقتصادية ومعاهدة عدم الاعتداء متعددة الأطراف إلا بعد أن تجمد كوريا الشمالية برنامجها النووي بشكل يمكن التحقق منه. وعلى مدى عدة جولات، لم تسفر المفاوضات السداسية عن حل للأزمة النووية الكورية بسبب تخوف بيونج يانج من عواقب تفكيك برنامجها النووي.

على كوريا الشمالية أن تعيد ترتيب أولوياتها وتتعامل مع الحقائق القائمة على أرض الواقع، فاشتراط تزويدها بمفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف قبل أن تتخلي عن أسلحتها النووية وتسمح بدخول المفتشين لمواقعها النووية، يغفل حقيقة أن بناء مثل هذا المفاعل لا يتم بين عشية وضحاها، ولكنه يحتاج لسنوات طويلة وتكاليف باهظة، والأجدر بها حالياً أن تبدأ بتحديث شبكات وخطوط الكهرباء قبل الإلحاح في طلب إنشاء المفاعل، وأن تكتفي مؤقتاً بما تم الاتفاق عليه خلال المفاوضات السداسية من حوافز اقتصادية وضمانات أمنية، ولا تتجاوز قواعد اللعبة النووية.